قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٧٠

باعتبار الأرض اللازمة لإنشاء محطة تدعيم المياه الارتوازية بمدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية من أعمال المنفعة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة ؛

قرر :

مادة ١ — يعتبر من أعمال المنفعة العامة الأرض اللازمة لإنشاء محطة تدعيم المياه الارتوازية بمدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية .

مادة ٢ — يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة للمشروع والبالغ مساحتها ٦ أفدنة و ١٥ قيراطا و ٣ أسهم والموضح بيانها وموقعها بالمذكرة والرسم المرافق .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برياسة الجمهورية فى ٣ المحرم سنة ١٣٩٠ (١١ مارس سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٧٠

باعتبار الأرض اللازمة لإنشاء محطة تدعيم المياه الارتوازية بمدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية من أعمال المنفعة العامة

وافقت محافظة الشرقية على نزع ملكية الأرض اللازمة لإنشاء عملية مياه جديدة بمدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية وذلك لعدم كفاية العملية الموجودة بها حاليا لكثرة سكان المدينة واتساع العمران وتعذر توصيل المياه لبعض المناطق .

وقد وقع اختيار اللجنة المشكلة من مندوب المؤسسة المصرية العامة لأعمال المرافق ومندوبى الصحة والطرق والرى ومجلس المدينة والإسكان على الأرض اللازمة للمشروع ، وتبلغ مساحتها ٦ أفدنة و ١٥ قيراطا و ٣ أسهم (فقط ستة أفدنة وخمسة عشر قيراطا وثلاثة أسهم) وهى تقع على ترعة الوادى بحدود كردون المدينة ، وهذه الأرض موضحة الحدود والمعالم بالخريطة والرسوم المرافقة والأرض المطلوب نزع ملكيتها بور وغير مستغلة فى الزراعة ومملوكة لورثة المرحوم عبد العزيز رضوان ولم يوافق الملاك على نزع الملكية ، مع العلم أنه بدئ فعلا بدق البئر التجريبى فى الموقع المقترح .

وقد أودعت محافظة الشرقية شيكا بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيه مصرى) قيمة تعويضات نزع ملكية هذه الأرض ، بإدارة نزع الملكية والقضايا والتسجيل بمصلحة المساحة .

لذلك يقتضى الأمر صدور قرار جمهورى بنزع ملكية الأرض المشار إليها وفقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له .

ويتشرف وزير الإسكان والمرافق بعرض مشروع القرار المرافق .

ورجاء فى حالة الموافقة عليه التفضل بإصداره .

وزير الإسكان والمرافق

دكتور : حسن مصطفى